



دليل التقدم بمقترحات شراكة في تنفيذ أنشطة برنامج فرصة

في مجال

انشاء وإدارة وحدات إنتاجية وسلاسل القيمة (مشروعات التوظيف الذاتي ونقل الأصول)





الفهرس

٣	مقدمة:
٣	ولاً : فكرة عامة عن برنامج فرصة
	انياً: تعريفات ومفاهيم مرتبطة بالمقترحات في مجال التوظيف الذاتي:
رنامج فرصة٩	الثاً: مجالات التقدم بمقترحات لتنفيذ مشروعات ومبادرات كشريك تنفيذي مع بـ
	إبعاً: وصف أنشطة المشروع
١٦	خامساً: الشروط العامة والخاصة للشراكة في التنفيذ والنتائج المتوقعة
19	سادساً: نماذج تنفيذ المشروعات





مقدمة:

يُعد هذا الدليل إرشادياً للجهات المهتمة بالتعاون مع برنامج فرصة، وترغب في التقدم بمقترحات لتنفيذ مشروعات. وينقسم الدليل كالاتي:

اولاً: استعراض برنامج فرصة وأهدافه العامة والاستراتيجية.

ثانياً: تعريفات ومفاهيم مرتبطة بالمقترحات في مجال التوظيف الذاتي.

ثالثاً: الشروط العامة والخاصة للشراكة في التنفيذ والنتائج المتوقعة.

رابعاً: مجالات التقدم بمقترحات لتنفيذ مشروعات ومبادرات كشريك تنفيذي مع برنامج فرصة.

خامساً: وصف أنشطة المشروع.

أولاً: فكرة عامة عن برنامج فرصة

في إطار سعى برنامج فرصة لتخريج الفئات القادرة على العمل من برامج الدعم النقدي تحت شعار "من الدعم النقدى إلى الاستقلالية المالية"، والذي تنفذه الوزارة ليكون منصة لتعزيز سبل التمكين الاقتصادي للراغبين في الالتحاق بوظيفة أو توفير معدات إنتاج أو وحدات انتاجية جماعية للفئات المهمشة. تلك الفئات التي تتلقى الدعم النقدى المشروط من برنامج تكافل وكرامة أو الذين تم رفضهم، وذلك من خلال استهدافهم والعمل من خلال مساعدتهم في الانتقال من ظروف اقتصادية صعبة إلى أوضاع مستقرة رحبه واكثر استقلالية، وبالتالي التخرج من فئة متلقي المساعدات إلى فئة المواطنين المشاركين في الإنتاج والتطوير الاقتصادى المحلى وعلى المستوى الوطني.

ويستكمل برنامج فرصة مظلة الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية، من خلال برنامج " الدعم النقدي المشروط" " تكافل وكرامة" في مارس ٢٠١٥، باعتباره مكوناً أساسياً في نظام إصلاح الدعم وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها المطورة للحماية الاجتماعية، حيث تعمل الوزارة على تطوير تقديم التحويلات النقدية المشروطة ووضعها في إطار إصلاح مؤسسى واسع النطاق يشتمل على برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادى التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والدمج الفعال والحد من الفقر. كما تم النظر في تطوير برامج موازية تركز على الجزء الإنتاجي والجزء المتعلق بالاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان تكون الأسر والأشخاص الذين يستوفون شروط نظام التحويلات النقدية فقط من غير القادرين على الانضام إلى سوق العمل إما لعدم توافر وظائف في المناطق المحيطة بهم أو لأنهم تنقصهم المهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل أو بسبب إعاقة بدنية تحول دون القدرة على العمل وهذا ما يعمل برنامج فرصة على التعامل معه.





لماذا أطلقت الوزارة برنامج فرصة وما هي الأهداف الاستراتيجية التي وضعت له؟

أطلقت الوزارة فرصة للاعتبارات الآتية:

تظهر إحصائيات برنامج تكافل وكرامة الحاجة العاجلة لبرامج التمكين الاقتصادى من حيث زيادة أعداد المستفيدين وكذلك الأسر المرفوضة، وحيث تصل نسبة الأفراد في سن العمل والقادرين على العمل إلى ٤٣٪ من اجمالي المستفيدين من البرنامج، كما تبلغ نسبة الأمية بين المستفيدين ٦٢%. كما أظهرت الاحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من مستفيدي برنامج تكافل وكرامة متمركزين في محافظات الصعيد.

لذا أطلقت الوزارة برنامج فرصة بهدف تمكين القادرين على العمل من مستفيدى برنامج تكافل وكرامة وتمكينهم من العمل والكسب من خلال مختلف مكونات وأنشطة التمكين الاقتصادى التي تم تصميمها خصيصا لهذه الفئات، إما للدخول إلى سوق العمل، أو خلق فرص توظيف ذاتى .

كما أن أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وكذلك أهداف التنمية المستدامة وضعت مكافحة الفقر هدفاً منفرداً وجارى متابعة تقدم هذا الهدف على مستوى العالم بشكل دورى، ومصر من الدول التي وقعت والتزمت بالمساهمة في تحقيق هذه الأهداف .

الهدف العام لبرنامج فرصة:

برنامج فرصة يمثل منظومة متكاملة للتمكين الاقتصادى ودعم الباحثين عن فرص التمكين الاقتصادي ودخول سوق العمل والحصول على وظائف لائقة والتوظيف الذاتي وذلك من خلال ثلاث مكونات رئيسية هي:-

- الأول هو مكون التدريب والتوظيف (التدريب المنتهى بالتوظيف)، من خلال برامج تدريبية تأهيلية
 وبناء شراكات مع القطاع الخاص والمنشآت الصناعية لتوفير فرص عمل مستدامة للفئة المستهدفة.
- الثاني هو مكون نقل الأصول والعمالة الذاتية (نقل الاصول) من خلال تأسيس مشروعات متناهية الصغر إنتاجية أو خدمية ووحدات إنتاجية مجمعة مدرة للدخل وسلاسل القيمة.
- الثالث وهو تنفيذ جلسات التحفيز والتشجيع وتعديل السلوك ، وتعقد هذه الجلسات من خلال إدارة برنامج فرصة بالتعاقد على توفيرها مع المؤسسات الشريكة في المرحلة الأولى لإطلاق وبدء البرنامج ولا يتم تقدم مقترح منفصل لها في المقترحات الحالية.





الأهداف الاستراتيجية لبرنامج فرصة:

- تعزيز روح العمل والإنتاج والإنتقال من الدعم النقدى إلى الإستقلال الإقتصادي.
- إتاحة الفرص البديلة للفئات الأكثر إحتياجاً من الشباب والنساء والأشخاص ذوى الإعاقة.
 - تشكيل بيئة داعمة للمشروعات المدرة للدخل ومتناهية الصغر وسلاسل القيمة.
- تطوير نماذج الشراكات التنموية المستدامة وتنفيذ مختلف أنشطة برنامج فرصة من خلال الشراكات مع المنظمات الأهلية والوزارات والهيئات العامة الأخرى ذات الصلة، والتى تتواجد وتعمل بنشاط ونجاح في المشهد الأوسع للمجتمع المحلى.

الخدمات التي يقدمها برنامج فرصة:

يعمل برنامج فرصة على تقديم منظومة متكاملة من الخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركاء، وتشمل المنظومة الخدمات التالية:

- توفير مناهج وآليات التحفيز وتعديل السلوك وتشجيع الناس على العمل.
- توفير المساعدة للحصول على قروض ميسرة بالتعاون مع شركاء التنمية في المحافظات.
 - تنفیذ مبادرات نقل الأصول والالتزام بربطها معاً فی سلاسل القیمة.
- تطوير قدرات ومهارات الأفراد ودمجها في وحدات إنتاجية في الصناعات الحرفية واليدوية.
- تجهيز وحدات وحاضنات إنتاجية متخصصة في الصناعات الريفية والغذائية وإنتاج قيمة مضافة من الخامات والمواد الأولية المحلية مع توفير خدمة المتابعة والإشراف على المستفيدين اثناء تنفيذهم أنشطتهم في المجتمعات المحلية.
- تطوير القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة برامج التمكين الاقتصادى في مختلف القطاعات والشركات.
- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمستفيدين من البرامج، والربط بقاعدة بيانات موحدة لزيادة الفاعلية وتنسيق جهود الشركاء.
- إصدار دليلاً يشمل فرص التمكين الاقتصادى في مختلف المحافظات التي تعمل فيها هذه المنظمات.

الفئات المستهدفة لبرنامج فرصة:

- أفراد الأسر القادرين على العمل في الفئات العمرية (٢١-٥٥) من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة أو معاش الضمان الاجتماعي بنسبة ٧٠٪ من اجمالي المستفيدين.
- أفراد الأسر القادرين على العمل داخل الأسر التي تم رفضها من برنامج تكافل وكرامة وكان تقييم حالتهم الإقتصادية أعلي من معايير القبول بنسبة طفيفة بنسبة ٣٠٪ من اجمالي المستفيدين كحد أقصي
- ذوى الإعاقة من الباحثين عن فرص العمل من الآسر الفقيرة ومحدودة الدخل بنسبة ٥٪ مما سبق.





ثانياً: تعريفات ومفاهيم مرتبط بالمقترحات في مجال التوظيف الذاتي:

قبل الحديث عن مجالات التقدم بمقترحات وقبل الخوض في التفاصيل المهمة لشريك برنامج فرصة نرى أنه من الأهمية تقديم بعض التعريفات للمصطلحات سيتم التعرض لها في الجزء القادم من الدليل.

التوظيف الذاتي (نقل الاصول): ويستهدف العمالة المنزلية من خلال توفير معدات و أدوات أنتاج لتأسيس أنشطة مدرة للدخل لتأسيس مشروعات متناهية الصغر منتجة أو خدمية ووحدات إنتاجية مجمعة وسلاسل القيمة لتحسين ظروفهم الاقتصادية.

ماهي الوحدات الإنتاج الأخرى. على المدى الطويل، يمكن لثقافة المشاركة الصناعية تطوير معايير تصنيع والأجهزة وأدوات الإنتاج الأخرى. على المدى الطويل، يمكن لثقافة المشاركة الصناعية تطوير معايير تصنيع المنتجات الحالية والجديدة، ويمكن أن تستهدف المعدات المشتركة ووحدات الإنتاج المتخصصة قطاعات اقتصادية محددة مثل الزراعة والحرف اليدوية والصناعات الإبداعية أو شرائح معينة من المجتمع، مثل سيدات الأعمال. علاوة على ذلك ، فإن وحدات الإنتاج المشتركة المرخصة تجاريًا تجعل من السهل الحصول على التراخيص والعمل الرسمي واحترام معايير الجودة، دون الخوف من خطر الإغلاق من قبل مفتشي الصحة، وتشمل الفوائد أيضًا الوصول إلى المعدات المشتركة المهنية من الدرجة الأولى، والوصول إلى الأسواق، والترويج لشركاتها الناشئة وخدمات القيمة المضافة، بالإضافة إلى التدخلات التكنولوجية والتدريب. والوحدة الإنتاجية الجماعية يستفيد منها بشكل مستمر عدد يتراوح بين ٢٠ الى ٥٠ شخص (سواء يتلقي راتب شهري او يستفيد من معداتها او يشارك بنسبة من أرباح الإنتاج، او أي نموج اخر يضمن الاستدامة والعائد المادي المجزي للمشاركين).

ما المقصود بسلاسل القيمة؟ سلاسل القيمة هي نهج يتسم فيه أسلوب العمل في تسلسل العمليات الكاملة في انتاج سلعة أو تقديم خدمة ما، من توفير مدخلات الإنتاج وخلق القيمة المضافة والتسويق وحتى الاستهلاك النهائي، وسلاسل القيمة تمثل:-

- نموذج اقتصادي يجمع بين اختيار المنتج وطريقة الإنتاج المناسبة والتسويق مع شكل من أشكال تنظيم الجهات الفاعلة من أجل الوصول إلى السوق.
 - منظومة مؤسسية تربط و تنسق ما بين المنتجين و المصنعين والتجار والموزعين لمنتج معين.

ويمكن تعريف مقدمي الخدمات بحسب النشاط في النموذج التالي الخاصة بسلاسل القيمة في الإنتاج الزراعي: -

- •عمليات ما قبل الإنتاج: الإرشاد الزراعي، المؤسسات التمويلية، موردو مدخلات الإنتاج، وزارة الزراعة، التعاونيات الزراعية، المؤسسات الأهلية والغير أهلية الفاعلة في القطاع الزراعي.
- العمليات الإنتاجية: العمالة الزراعية والإرشاد، مؤسسات التمويل، التعاونيات الزراعية، والمؤسسات الفاعلة في القطاع الزراعي.





- •عمليات ما بعد الحصاد: السائقين وشركات النقل وشركات تعبئة وتغليف، والتعاونيات، والمؤسسات الفاعلة في القطاع الزراعي.
- •عمليات التوزيع المحلي والدولي: شركات النقل، برادات، أسواق مركزية، غرف تجارية، وزارة الزراعة، جمعيات وتعاونيات زراعية، وزارة الاقتصاد ،مؤسسات أهلية وغير أهلية فاعلة في قطاع الزراعي.
 - •عمليات البيع: شركات النقل والتبريد، الغرف التجارية.

تعريف المشروعات الخدمية

المقصود بها المشروعات التجارية الخدمية للمواطن وتعتمد علي مهارة فنية مثل النجارة والحدادة وفنيين الصيانة وأعمال التشبيد.

الجهة المسئولة عن التمويل:

وتتمثل في برنامج فرصة للتمكين الإقتصادي كأحد أذراع وزارة التضامن الإجتماعي المسئولة عن تمكين الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً.

الجهة المظلة:

وهي الجهة التي ستتلقي التمويل من برنامج فرصة وستقوم من خلاله بتنفيذ الانشطة مع الجمعيات والمؤسسات الموجودة في النطاق الجغرافي المستهدف.

الجهات المنفذة:

يقصد بها الجهات المتقدمة بهذا المقترح والتي يتم التعاقد معها مباشرة مع برنامج فرصة.

شركاء التنمية في المحافظات:

المؤســسـات والجهات التي تعمل في مجلاات التمكين الاقتصـاد والاقراض متناهي الصـغر والتدريب والتوظيف.

الشريك التنفيذي:

ويقصد به الجهة التي ستقوم بتنفيذ المشروعات في المحافظات المختلفة والتي سيتم التعاقد معاها من خلال البرنامج.





الجهة المسئولة عن التمويل: برنامج فرصة للتمكين الاقتصادي- وزارة التضامن الاجتماعي

الهدف من تقديم المقترح:

يتعين أن يتناول المقترح المقدم على محور واحد على الأقل من محاور الخدمات المعروضة أدناه أو أكثر كما يجب أن يتضمن المقترح عدداً تقديرياً للمستفيدين وفقاً لمؤشرات النتائج المذكورة أدناه، وان يتم التقدم بمشروعات منفصلة او شمولية تتضمن مشاركة الأفراد ذوى الاعاقة القادرين على العمل. وسوف يتم تزويد الجمعيات المتقدمة باستمارات قياس الآثر التابعة للبرنامج.

النطاق الجغرافي للمستهدف من أنشطة التوظيف الذاتي:

محافظات المرحلة الاولى ذات الأولوية، والمراكز المختارة في كل محافظة.

الشرقية (بلبيس- مشتول السوق- مينا القمح- فاقوس (الصالحية)-أبوحماد)
القليوبية (الخانكة- شبين القناطر- القناطر الخيرية-بنها-قليوب)
الفيوم (إطسا- الفيوم- طاميه- سنورس)
بني سويف (بني سويف- ناصر- الفشن- ببا)
المنيا (المنيا- سمالوط-مطاي)
السيوط (أبنوب- منفلوط- أسيوط-أبوتيج)
السوهاج (سوهاج- أخميم- ساقلته- المراغه)
الأقصر (البياضيه- إسنا- أرمنت- الزينية- الطود)

محافظات المرحلة الثانية:

(القاهرة- الجيزة- الأسكندرية- البحيرة- كفر الشيخ- الغربية- الدقهلية-المنوفية-دمياط- مطروح- شمال سيناء- جنوب سيناء- البحر الأحمر- الوادى الجديد- الاسماعيلية- بورسعيد- السويس- قنا- اسوان).

مدة تنفيذ المشروعات

يجب ألا تزيد مدة تنفيذ المشروعات عن ١٨ شهراً من تاريخ توقيع العقد مع الجهة المنفذة او الشريك التنفيذي.





ثالثاً: مجالات التقدم بمقترحات لتنفيذ مشروعات ومبادرات كشريك تنفيذي مع برنامج فرصة

على الجهات/ مقدمي الخدمات الراغبين في التقدم بمقترح كشريك تنفيذي يخدم الفئات المستهدفة أن يكون في المجالات الآتية:

- ١. التمكين الاقتصادي من خلال نقل الأصول وتأسيس سلاسل القيمة لهذه المشروعات ويجب أن يحدد/يشمل المقترح ما يلي:
 - دراسة عن أنواع التدخلات التي تتناسب مع النطاق الجغرافي المستهدف.
 - العائد المتوقع على المستفيد.
 - مدى توافق هذه المشروعات مع الفئات المستهدفة والنطاق الجغرافي.
- يكون توزيع مشروعات بمنهجية التمركز وبأعداد متوازنة لتقليل تكاليف التشغيل والدعم الفني وخلق فرص عمل جديدة مرتبطة بالتمركز كمدخلات الإنتاج أو تسويقي للمنتج وأيضا ضمان فرص تسويقية للمنتج وأيضا سهولة ربطها بسلاسل القيمة.
- الخطة التدريبية للمستفيدين والتي تشمل التدريبات الفنية والمالية التي تمكنهم من إدارة المشروع بربحية.
- الخبرات السابقة للجمعية الشريكة في نشاط نقل الأصول والمشروعات متناهية الصغر والوحدات الإنتاجية المملوكة للمستفيدين كشركاء والتي تستوعب عمالة وتنمي مباديء العمل الجماعي وتندرج تحت الإقتصاد الرسمي.
- دراسة السوق وتشمل توافر المادة الخام/ مدخلات الانتاج والحصة المتوقعة من السوق والمنافسين.
- خطة المتابعة والتقييم لضمان نجاح المشروع وتشمل التقارير الفنية والمالية والموارد البشرية التي ستقوم بهذه الأعمال.
- الخُطة التسوقية للمنتجات وتشمل ربط المستفيدين بالتجار والمستثمرين من خلال التعاقدات القبلية أو تنظيم عملية البيع لصالح المستفيدين.
- خطة الإستمرارية وتشمل خطة التخارج في حال الوحدات الإنتاجية المجمعة وآلياته لضمان إستمرار الوحدة الإنتاجية من حيث الوضع القانوني والربحية وقدرة مالكيها على إدارتها بحرفية.
- يكون الدعم المالي المخصص لكل مستفيد بحد أقصي ١٥,٠٠٠ جنيه مصري وفقاً لطبيعة المشروع المقترح شاملة التدريب والمتابعة والدعم الفني والرسوم الإدارية للجهة المنفذة.



مؤشرات قياس النتائج

- أعداد المستفيدين الذين تم تدريبهم وتوفير الأصول لهم.
- أعداد المستفيدين الذين قاموا بتدوير رأس المال أكثر من مرة.
 - عدد مشروعات تطوير سلاسل القيمة وتنوعها.
- أعداد فرص العمل والمشروعات الموازبة التي تم خلقها لخدمة المشروعات القائمة.
 - إجمالي رأس المال الممنوح مقابل العائد على الإستثمار للمستفيدين.
- نسـبة الافراد الذين تمكنوا من زيادة دخولهم بما لا يقل عن ٣٠٪ في ٦ أشـهر عقب حصـولهم على الأصل.
 - نسبة أعداد المستفيدين من الإجمالي الذين حققوا قصص نجاح مميزة في إدارة الأصل.
 - أعداد التعاقدات والتسويق الجماعي وربط المستفيدين بالقنوات التسويقية.

التمكين الاقتصادي من خلال تجهيز وحدة إنتاجية متخصصة لدعم المشروعات المنزلية والإنتاجية المدرة للدخل

- ١. التعرف على الظروف الاقتصادية وبيئة الإعمال في المنطقة محل الدراسة.
- ٢. دراسة تحديد نوع الأنشطة التي يمكن أن تتم بالوحدات الإنتاجية ودراسة السوق من حيث توافر المادة الخام/مدخلات الانتاج والمنافسين والحصة السوقية وجدوى تنفيذ هذه الوحدات والعائد على المستفيدين.
- ٣. الخطة التدريبية الفنية والمالية للمشروعات التي سيتم تأسيسها حسب طبيعة ومجال كل وحدة.
- ٤. تجهيز وحدة إنتاجية وحاضنات إنتاجية متخصصة في الصناعات الريفية والغذائية وإنتاج قيمة مضافة من الخامات والمواد الأولية المحلية.
 - ٥. تقديم خطة تسويقية متكاملة تشمل الدراسة السوقية والتعاقدات المتوقعة.
- 7. كيفية ضمان استدامة الوحدات التي يتم تأسيسها والكيان الرسمي الذي ستعمل هذه الوحدات من خلاله لتكون جزء من الإقتصاد الرسمي وضمان تمكين المستفيدين من خلال ملكيتهم لأسهم هذه الوحدات.

مؤشرات قياس النتائج

- أعداد المستفيدين الذين تم تدريبهم ودمجهم في وحدات وحاضنات إنتاجية متخصصة.
 - أعداد المنتجات التي تم تطويرها وتسويقها.
- عدد الشراكات التي تم توقيعها مع شركات القطاع الخاص والموردين والمسوقين لاستدامة المشروع.
 - عدد الوحدات الإنتاجية التي قامت بتدوير رأس المال أكثر من مرة على الأقل.
- نسبة الافراد الذين تمكنوا من زيادة دخولهم بما لا يقل عن ٣٠٪ في ٦ أشهر عقب مشاركتهم في الوحدة.





٣. مبادرات للتمكين الاقتصادي لذوى الإعاقة

مساعدة الأفراد ذوى الإعاقة والتي لا تمنعهم إعاقتهم عن العمل وإدارة مشروعات من خلال إستحداث مبادرات مبتكرة تساهم في تكوين شركات أو مبادرات جديدة لإنتاج منتج أو تقديم خدمة أو توظيف عدد من هؤلاء في الصناعات الإبداعية من خلال أفكار مبتكرة لتوظيف ودمج الأشخاص ذوى الإعاقة في سوق العمل.

مؤشرات قياس النتائج

- عدد المستفيدين من ذوي الإعاقة الذين تم تدريبهم وتوفير الأصول لهم.
 - عدد الوحدات الإنتاجية التي تم تأسيس سلاسل القيمة بها.
- عدد المستفيدين من ذوي الإعاقة الذين تم تدريبهم ودمجهم في وحدات وحاضنات إنتاجية متخصصة.
 - عدد العمليات التسويقية الناجحة التي تمت لتسويق منتجات هذه الوحدات.

٤. الأنشطة التجارية

وتشمل تجارة التجزئة لموردي مدخلات الإنتاج في المجالات المختلفة والتي يمكن أن تكون مبنية علي توفيرها لمستفيدي المشروعات المتناهية الصغر أو لتسويق منتجاتهم (يتم التنويه عنها عند ذكر منهجية تنفيذ المشروعات متناهية الصغر أعلاه) وأيضا الورش الفنية لتقديم بعض الخدمات مثل الحدادة وإصلاح إطارات السيارات ألخ.

مؤشرات قياس النتائج

- عدد المستفيدين الذين تم دعمهم لبدء مشروعهم التجاري.
- عدد المستفيدين الذين أستمروا لمدة أكثر من ستة أشهر في النشاط التجاري.
- عدد المستفيدين الذين حققوا دخل يزيد عن ١,٥٠٠ جنيه شهريا علي الأقل بعد مرور ثلاثة أشهر من بدء العمل بعد حساب تكاليف التشغيل.





رابعاً: وصف أنشطة المشروع

تقوم الجهات المؤهلة الشربكة بتقديم المقترح متضمناً تيسير فرص التشغيل الذاتي ولها أن تقدم مجموعة من الخدمات المختلفة بناء على إحتياجات المستفيدين وسوق العمل.

تعمل شريحة كبيرة من العاملين في مصر لحسابها الخاص في أنشطة غالبيتها ضعيفة الإنتاجية، ويعد العمل الخاص مصدراً رئيسياً لفرص العمل ويعد مجال المشروعات الخاصة إختيار جاذب لغالبيتهم، ولكن نسبة قليلة من هؤلاء يمكنهم فعلا بدء مشروعهم الخاص، حيث أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر سلبا عند البدء في التوجه نحو العمل الحر، وكذلك في إنتاجية و إيرادات أصحاب الأعمال، وتتمثل هذه العوامل في ضعف المهارات؛ ضعف التمويل؛ وندرة المعلومات عن فرص الأعمال المتاحة، وتقنيات الإنتاج والأسعار والعملاء، عوائق الدخول إلى أسواق بعينها ونظم سلاسل القيمة. مما يسبب عدم تحقيق الدخل المناسب الذي يحقق ربحية.

لمحاولة التصدي لهذه المشكلات، سيتم في إطار مكون نقل الأصول " تيسير فرص التشغيل الذاتي" تقديم أحد أو كافة أنماط التدريب، و/أو الخدمات التالية:

التدريب على المجالات الفنية والإدارية:

سيتم تقديم الدورات التدريبية الفنية والإدارية لتأهيل الراغبين حتى يمكنهم التقدم للحصول على تمويل لبدء مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر في مجالات عمل جديدة أو إبتكار منتجات إضافية لمشروعات قائمة أو التوسع في أنشطتهم، كما تشمل برامج دعم العمل الحر وريادة الأعمال وفقا لمنهجية محددة حيث تتضمن دورات تدريبية على إنشاء وإدارة المشروعات والثقافة المالية و ذلك من خلال البرامج التالية:

(أ) المهارات الفنية:

تتركز المهارات الفنية على إدارة نشاط بعينه مثل (الإنتاج الزراعي – الإنتاج الحيواني – الحرف اليدوية – القيمة المضافة – سلاسل الإمداد)، ويمكن أن يتضمن المهارات الخاصة اللازمة لتنفيذ بعض أو كل عمليات النشاط و/أو استخدام تطبيق تكنولوجيا إنتاجية معينة. وسوف تكون الجهات الشريكة المتقدمة بمقترحات مشروعات مطالبة بتحديد نوع القطاع الفني الذي سوف يركز عليه التدريب، والمجالات، والشركاء الذين يمكن أن يوفروا الخبرة الفنية والتدريب.

(ب) المهارات الإدارية (الثقافة المالية وإدارة المشروعات الصغيرة):

يتضمن كيفية إعداد خطة عمل ودراسة جدوى يمكن تقديمها لجهات التمويل، وكيفية إدارة حسابات المشروعات بطريقة سليمة ومستقلة (فصلها عن حساباتهم الشخصية)، وإدارة المخزون وجداول المدخلات والمخرجات، وإعداد قوائم نتائج الأعمال، ومن الممكن أن يتضمن بحوث مشتركة عن السوق، وكيفية تحديد المخاطر والأهداف المالية، وتخطيط الأعمال، وأساسيات وضع الميزانيات المالية، وإمساك الدفاتر، والمبيعات والتسويق، كما يهدف البرنامج إلى التدريب على كيفية إدارة الأموال والمفاهيم الأساسية للإدارة المالية مثل الادخار/إدارة الديون/ التأمين لرفع الثقافة المالية التى تساعد الفئات المستهدفة في





التعامل مع الجوانب المالية وإدارة النفقات والمخاطر يوما بيوم، والتعرف على الفرص الاقتصادية والاستفادة منها. وعلى الجهة الشريكة عند تخطيطها لتنفيذ هذه البرامج الاستعانة بالبرامج المعتمدة والموثقة في هذا المجال ويجب أن تتضمن البرامج التدريب التفاعلي والعملي لتحقيق الجانب التطبيقي في التدريب.

(ج) المهارات الحياتية:

يجب تخطيط هذه البرامج التدريبية بحيث تكون مماثلة إلى حد كبير للموضوعات المقدمة في مشروعات توفير فرص عمل لدى الغير. مع التركيز على تعزيز وتعميق (أو تغيير) التوجهات والسلوكيات الضرورية الواجب توافرها بالمتدرب لبدء وإدارة المشروعات كالانضباط، والمثابرة، والتحوط ضد المخاطر والتعثر، والقدرة على التعامل مع الآخرين بأنماطهم المختلفة، مع وضع تصورات للمستقبل، وسيتعين على الجهات الشريكة أن تعتمد على مناهج أستخدمت من قبل في برامج العمل الحر وريادة الأعمال" والتي تختلف وفقا لنوعية المشروعات.

خدمات أخرى (إضافية / مكملة في مجال تيسير فرص التشغيل الذاتي وتأسيس مشروعات مدرة للدخل): تيسير الخدمات المالية مثل:

- ١. تيسير الحصول على تمويل: حيث يتوقع من الجهات الشربيكة توفير الائتمان التمويل اللازم للمشروعات الفردية أو الجماعية التي يرغبون في بدءها.
- 7. تشجيع وتيسير إجراءات فتح حساب بنكي للمشروع، وتوجيه أو تيسير حصول الشباب على التمويل اللازم من جهات التمويل الأخرى واستخراج المستندات الرسمية اللازمة.
- ٣. خدمات التأمين علي الأصـول والمخاطر: حيث يتوقع تيسـير إجراءات الحصـول على خدمات التامين المختلفة من خلال مؤسسات مالية معتمدة.

تيسير الخدمات غير المالية:

يندرج في هذا الإطار مجموعة من الخدمات مثل:

الخدمات الإستشارية:

- 1. تقديم الدعم الإستشاري في مجالات الإنتاج، والإدارة، والتسويق أثناء بدء المشروع خلال المرحلة اللاحقة لبدء المشروعات نظرا لضعف هذه الخبرات لدى المستفيدين.
- ٢. ينبغي أن يكون الإستشاريين معتمدين وقادرين على إثبات خبراتهم الفنية وقدرتهم على معالجة/ حل المشكلات فور حدوثها. ويجب أن يكون دور مقدم (مقدمي) الإستشارات إستباقيا، ويتعين عليهم متابعة أداء المشروع (المشروعات وتحديد المشكلات أو التنبؤ بها، وسيتطلب ذلك زيارة مواقع المشروعات زيارات ميدانية متعددة، من خلال المشاركة في الإدارة اليومية والإشراف على عملياتها. ويمكن أن يكونوا ممن يعملون لدى الجهات المنفذة ولديهم والمهارات لتقديم المشورة، وتتضمن الخدمات الاستشارية ما يلي:





- أ. التوجيه والمساعدة الإدارية عند استخراج تراخيص النشاط وتسجيله وفقا لوضع واحتياجات صاحب المشروع.
- ب. دعم التنظيم الذاتي لأصحاب المشروعات الصغيرة وتسهيل إنشاء المشروعات المشتركة وفقاً للظروف المتاحة حيث أن بعض فرص السوق يكون استغلالها أفضل كمجموعة.
- ج- التوجيه والإرشاد: الاستعانة بأصحاب الأعمال من خلال إستضافتهم في مقابلات مع المستفيدين بصورة منتظمة بغرض التوجيه والإرشاد.
- د- المساعدة في تحسين تقنيات الإنتاج والخدمات (مثل: تحسين تصميم المنتج / استخدام تقنيات أكثر تطورا).
- هـ- دعم الحاضنات وتجمعات المشروعات من خلال التعاون مع الأجهزة المحلية لتسهيل الحصول على مساحات أراضي أو وحدات تجارية أو صناعية يمكن لمجموعة من أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر في نفس القطاع أن تستخدمها كمقرات في الإنتاج و/أو التوزيع.

الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة

من التحديات التي تواجه المشروعات الجديدة والقائمة في المحافظات، أو القرى أو المجتمعات الصغيرة هو محدودية حجم السوق، وخاصة بالنسبة للمشروعات المنتجة لسلع قابلة للتسويق، فهي تستطيع النفاذ إلى أسواق أخرى خارج نطاقها الجغرافي /أو الإندماج في سلاسل القيمة.

مساعدة المستفيدين على التفكير في بدء مشروعات مبتكرة قابلة للتطوير والنمو

يمكن دمج الخبرات الفنية لتحديد فرص نجاح المشروعات في منطقة ما، ويتم توجيه وتنظيم المستفيدين المســـتهدفين لتنفيذ بعض هذه المشروعات، حيث يتم الاعتماد على صــاحب مشروع أو مجموعة من أصحاب المشروعات لبدء إنتاج منتجات أو تقديم خدمات مبتكرة.





الشروط العامة والخاصة للشراكة في التنفيذ والنتائج المتوقعة





خامساً: السرْـوط العامة والخاصـة للسرْـاكة في التنفيذ والنتائج المتوقعة

يقوم برنامج فرصه على بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني (جمعيات ومؤسسات) والتي ستتولى التنفيذ الميداني للمشروعات بناءاً على مقترحات مقدمة للوزارة. وتقوم الوزارة بتقييم المقترحات المقدمة ودراستها بهدف الوقوف على مؤشرات النجاح ومؤشرات الإستمرارية المتوقعة لكل مشروع مقدم عن طريق لجان خبراء ولجان متخصصة.

وفيما يلى عرضاً للشروط العامة والخاصة والنتائج المتوقعة للمشروعات المقدمة.

أولاً: الشروط العامة للتقدم بالمقترحات للشراكة:

- يحق لجميع الشركاء التنفيذيين من الجمعيات، أو المؤسسات الأهلية، أو الجمعيات التعاونية، أو مؤسسات القطاع الخاص، التقدم بمقترح إلى برنامج فرصة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي للشراكة حول تنفيذ مستهدفات البرنامج. ويكون التقدم من خلال إجراءات التعاقد المعلن عنها بواسطة إدارة البرنامج.
 - أن تكون أهداف المشروع ذات صلة مباشرة بمبادرات دعم التمكين الاقتصادى.
- تتعهد الجهات الشريكة المنفذة بالالتزام بجميع شروط المنحة بعد مراجعتها بدقة، والالتزام بتنفيذ الانشطة طبقاً للخطة الزمنية المقدمة.
 - نسبة مساهمة الجهة المتقدمة من إجمالي الموازنة المقترحة للمشروع المقدم.
 - لا يجوز للجهة المتقدمة الشريكة الحصول على أكثر من منحة تمويل لنفس المكون.
- تؤول ملكية المقترحات والوثائق المرفقة إلى برنامج فرصــة مع ضــمان السرــية التامة للطلبات المقدمة.
- التقدم بمقترح الحصول على تمويل لا يلزم البرنامج بتمويل المقترح المقدم من قبل الجهة الراغبة في الشراكة مع البرنامج، ويحتفظ البرنامج بحقه في رفض أى من المقترحات المقدمة بناءاً على تقييم اللجنة الفنية بدون إبداء أسباب وسيكون التواصل مع القائمة الأولية التي سيتم إختيارها في مرحلة الفرز الأولي بعد ٦٠يوماً من تاريخ أغلاق باب التقدم وستكون الأولوية للمقترحات الحاصلة على أعلى الدرجات مع الأخذ في الإعتبار التوزيع الجغرافي على المركز المستهدف والتنوع في الأنشطة محاور العمل.





- يتم التقدم الي البرنامج من خلال إستكمال نموذج المقترح الالكتروني المعلن عنه في الصحف القومية والموقع الرسمي للوزارة ومنصات التواصل الاجتماعي، و ترسل الطلبات باللغة العربية ويتم إرسال جميع الوثائق المطلوبة في الاعلان عبر البريد الاليكتروني للبرنامج Forsa.questions@moss.gov.eg

ثانياً: الشروط الخاصة للتقدم بالمقترحات للشراكة:

ينبغي ان تلبى المقترحات المقدمة الحد الأدنى من الشروط التالية:

- أن يستهدف المقترح المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة التابع للوزارة من سن ٢١-٥٥ في المناطق المستهدفة.
 - الحد الأقصى لمدة تنفيذ المشروع ١٨ شهر من تاريخ التعاقد المبرم بين البرنامج والجهة الشريكة.
- الالتزام بتقديم موازنة تفصيلية شاملة لإجمالي تكاليف المشروع حيث سيتم إعطاء الأولوية للجهات التي تلتزم بمنطقية التمويل اللازم طبقا لنوع المشروع أو النشاط المقترح.
- يجب أن يحقق المشروع ربحية يعتمد عليها المستفيد وذلك بعد الدورة الإنتاجية الأولى وبحد أقصى مع إنتهاء السنة الأولى (أذا كانت طبيعة المشروع تتضمن تأخر تحصيل الأرباح).
 - متوسط المدى الزمني للتجهيز لكافة أنشطة وتنفيذ برامج التأهيل والتوظيف (شهران).
- أن يستخدم المقترح نظاماً للمتابعة والتقييم لقياس نجاح المشروع من خلال تأثيره على كل من المستفيدين المباشرين من المشروع وكذلك غير المباشرين.

في مجال مشروعات نقل الأصول ، يجب أن تتضمن المقترحات المقدمة ما يلى :

- تقرير عن فرص تأسيس الأنشطة مدرة للدخل والاحتياجات والفجوات المتاحة في السوق المحلى والتي يجب أن تتناسب مع النطاق الجغرافي المستهدف.
- منهجية التنفيذ بشكل متمركز ومجمع لأكبر عدد من المستهدفين (في مجال تأسيس وإدارة الوحدات الانتاجية وسلاسل القيمة)، مع ضرورة تضمين المقترح لكافة التفاصيل الشاملة لكل مدخلات ومخرجات عملية التنفيذ (من حيث دراسة السوق والمواد الخام اللازمة والجودة والرعاية والمتابعة والتسويق ..الخ).
- فرص العمل غير مباشرة التي سيتم خلقها في المجتمع سواء كانت أنشطة توفير مدخلات إنتاج أم
 تسويق أو وحدات إنتاجية لإضافة قيمة للمنتج.
- أن يحقق المشر_وع ربحية يعتمد عليها وذلك بعد الدورة الإنتاجية الأولى ، ويجوز أن تمتد فترة جنى الأرباح إلى فترة إنتهاء السنة الأولى بحد أقصى_ (وفقاً لما تقتضيه طبيعة النشاط الاقتصادى المزمع تنفيذه).





- متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة/ للمستفيد الواحد، بحيث لا يزيد الحد الأقصى للتكلفة في مجال نقل الأصول عن ١٥,٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه لا غير) تشمل التدريب والدعم الفني ، على أن تتحدد الموافقة النهائية لتكلفة كل مشروع مقترح وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى المزمع تنفيذه ونوعية التدريبات المقدمة للمستفيد ، والدعم الفنى المخطط دمجه مع أنشطة المشروع ، والرسوم الإدارية . الخ . على أن تؤول ملكية الأصول الإنتاجية للمستفيد المنتفع وليس للجهة المنفذة.
 - يتم البدء في تنفيذ أنشطة المشروع خلال شهر واحد من تاريخ إستلام التمويل (كحد أقصى).
- تقديم نموذج عمل Business Model للمشروعات المجمعة (الوحدات الإنتاجية) بحيث يشمل (مصروفات التأسيس جدول عمليات الإنتاج مصروفات التشغيل تقديرات التكاليف والمبيعات والأرباح المتوقعة خلال عام كامل)، وكذلك تحديد احتياجات سوق العمل والفرص الاقتصادية المتاحة (الدراسة المسحية السوقية والتي تشمل تقدير توافر المادة الخام والحصة السوقية للمشروع وبيان دراسة المنافسين وحركة السوق وبيان حركة الأسعار لآخر ٣ شهور وقت تقديم المقترح ... الخ)، والالتزام بالتسجيل في أي نموذج تطلبه إدارة البرنامج
- تؤول ملكية الأصول والوحدات الإنتاجية وسلاسل القيمة للمستفيد وليس للجهة المنفذة وتلتزم الجهة المنفذة بتنفيذ هذا البند كشرط اساسى.
- ان يكون للجهة المتقدمة نظام للمتابعة والتقييم لقياس النتائج والتحقق من تنفيذ المشر_وعات وفقاً لخطة العمل.

المكونات الرئيسية للموازنة:

- ٩٠ % تكلفة الأنشطة والخدمات
- ۷ % مصروفات تشغیل من إجمالی المنصرف
- ٣ % (لا يتم الصرف منه إلا بعد موافقة الجهة المانحة مع تعهد الجهة بتقديم ما يفيد بمبررات هذا صرف هذا البند ، ويحق لإدارة البرنامج الموافقة أو الرفض بدونِ إبداء أسباب).

سيتم الأخذ في الاعتبار عند تقديم المقترَّحات مساهمة الجهة المتقدمة العينية و/أو النقدية لذا يجب تحديدها بوضوح في مقترح المشروع.

معايير اختيار الجمعيات / المؤسسات:

- ١- أن تكون الجهة المتقدمة (جمعية/مؤسـسـة) مسـجله تحت مظلة وزارة التضـامن الاجتماعي،
 وبالنسـبة للشركات الخاصـة (القطاع الخاص) يجب ان تكون لدي الشركة سـجل تجاري وبطاقة ضرببية.
 - ٢- أن تكون لدى الجهة المتقدمة نظام محاسبي قائم (حساب ختامي لأخر عامين).
- ٣- لدى الجهة المتقدمة سـجل موثق (سـابقة أعمال) في تنفيذ وإدارة مشرـوعات إنتاجية ذات العلاقة بالمقترح
 - ٤- لدى للجهة المتقدمة نظام متابعة المشروعات وفريق رصد وتقييم خاص بها
 - ٥- ان يتم ربط تقارير المتابعة بالجهة المتقدمة مع نظام المتابعة الخاصة ببرنامج فرصة





- ٦- أن يكون لدى الجمعية الأهلية قاعدة من أعضاء الجمعية العمومية من سكان النطاق الجغرافي الذى تعمل به.
- ان يكون لدى الجهة المتقدمة كوادر فنية لديها خبرات في مجال المشر_وعات الأنتاجية (أعضاء جمعية عمومية أعضاء مجلس أدارة مسئول متابعة وتقييم, متطوعين مسجلين شراكة موثقة مع جهة ذات خبرة).
- ٨- أن تكون الجهة المتقدمة لديها خبره لا تقل عن سنتين في مجال التمكين الاقتصادي وخاصة النشاط المقترح تنفيذه.
 - ٩- أن تكون للجهة المتقدمة فرع في المحافظة المحافظات المستهدفة في المقترح.
- ١٠- أن تكون للجهة المتقدمة سابق خبرة في تنفيذ مشروعات ممولة من قبل جهات دولية.
- ١١- الا يكون للجهة المتقدمة أي سابقة مخالفات مالية (سيتم الإستعلام عن ذلك من خلال الإدارة المركزية للجمعيات بوزارة التضامن الإجتماعي ومديريات التضامن بالمحافظات).

سادساً: نماذج تنفيذ المشروعات

يتم تنفيذ المشروعات بواسطة الجهات الشريكة التي إنطبقت عليها الشروط العامة والشروط الخاصة بكل جهة، والتى تم تقييمها وتأهيلها من خلال لجان البرنامج المتخصصة، وبعد حضورها لورشة عمل مجمعة لمناقشة إعداد وتصميم وآليات تنفيذ الأنشطة المخططة بالمقترح، تمهيدا للتعاقد مع البرنامج.

وعلى هذا الأساس من المتوقع أن تنفذ المشروعات من خلال أحد النماذج التالية:

نموذج (أ) "مقترحات مشروعات تنفذ من خلال جهة شربكة "مظلة "

- أن تكون الجهة الشريكة حاصلة في مرحلة "تقييم القدرات المؤسسية" على نسبة قبول تعادل ٨٠٪ فأكثر.
- لا يزيد عدد المنظمات المحلية (القاعدية) بأشكالها القانونية المختلفة شاملة المنظمة المظلة عن
 (٤) جهات.
 - الجهة المظلة هي الطرف الثاني في التعاقد مع البرنامج ، والمسئولة عن إدارة المشروع .
- يفضل أن يندرج تحت الجهة المظلة (جهات أخرى أو جمعيات ومؤسسات أهلية مشهرة حديثا مما يساعد على دعم البناء المؤسسي لها كما لا يشترط أن تكون تلك الجهات قد تم تقييمها في مرحلة التقييم)، ويتم بشكل تفصيلي تحديد الجهات القاعدية وأدوارها وكيفية متابعة تنفيذها لهذه الأدوار وقيم/نسب مستحقاتها المادية في المقترح المقدم.
- يستهدف المشروع تأهيل الفئات المستهدفة (في نطاق مركز أو أكثر من محافظة واحدة مستهدفة).





نموذج (ب) " مقترحات مشروعات تنفذ من خلال "إتحاد"

- أن تكون الجهة الشريكة حاصلة في مرحلة "تقييم القدرات المؤسسية" على نسبة قبول تعادل ٨٠٪ فأكثر.
 - لا يزيد عدد المنظمات المكونة لإتحاد الشركاء عن (٣) جهات.
- يتم تحديد مهام ومسئوليات كل جهة من إتحاد الشركاء بشكل تفصيلي في المقترح المقدم، بحيث تكون متكاملة التحقيق لهدف المقترح.
- تقدم المنظمات المتحدة مقترح المشروع متكامل مع بيان أن تنفيذ هذا المشروع سيكون في إطار إتحاد منظمات وأن تكون أنشطة ومخرجات المشروع تهدف إلى التكامل والتنسيق في مجالات مختلفة يتم عرضها في المقترح وذلك في نطاق المحافظة المستهدفة.
- يمكن تكوين لجنة تنسيقية (وحدة إدارة مشروع) والتي ستقوم بالتنسيق بين الجهات الشريكة والقيام بالأعمال الإدارية للإتحاد، والمسئولة عن مخاطبة البرنامج بشأن إدارة كافة الأنشطة والمراحل.
 - يستهدف المشروع تأهيل الفئات المستهدفة (في نطاق مركز أو أكثر من محافظة واحدة مستهدفة.

نموذج (ج) مقترحات مشروعات تنفذ من خلال (جهة شربكة منفردة):

- أن تكون الجهة الشريكة حاصلة في مرحلة "تقييم القدرات المؤسسية" على نسبة قبول تعادل ٨٠٪ فأكثر.
 - الجهة الشريكة هي المسئولة عن إدارة والإشراف على المشروع.
 - يتم تأهيل الفئات المستهدفة في نطاق (مركز واحد محافظة واحدة مستهدفة).





دفعات تمويل المشروع:

سيتم صرف الدفعات بناء على مجموعة من الشروط خاصة بكل دفعة بما يتناسب مع تحقيق الأنشطة والإنجازات والتي ستكون موضحة في اثناء التعاقد مع الجهة المختارة، ووفق قواعد الصرف المتعارف عليها في تمويل المشروعات من قبل وزارة التضامن الاجتماعي (علي أن يكون تمويل محافظات المرحلة الاولي فقط منحة بتمويل بقرض من البنك الدولي وتكون في صورة منحة لا ترد للمستفيد).

يجب أن تكون الميزانية مخصصة بالكامل للمشروع المقترح تنفيذه:

لا يجوز تخصيص أى مبالغ مالية أو عينية من ميزانية المقترح المقدم لصالح الجهة المتقدمة نفسها، ولن تتم الموافقة على أى مخصصات لدعم أنشطة أو لتوفير أصول تنتهي ملكيتها للجهة المتقدمة مثل:

- شراء مركبات (سيارة تروسكلات-اتوبيسألخ)
- التجهيزات المكتبية كالأثاث والأليكترونيات (لاب توب كمبيوتر طباعة ماسحة ألخ)
 - المساهمة في وقف خيري
 - برامج الإقراض
 - برامج النظم والمعلومات
 - شراء آلات ومعدات كبيرة
 - إنشاء وترميم مباني
 - تنظیم رحلات جماعیة ترفیهیة
 - شراء الأجهزة الطبية والتعويضية
- تمويل الدراسات والبحوث الخاصة بدراسة السوق أو غيرها، أو تعيين استشاريين على المشروع.

دور الجهة الشريكة في المتابعة:

تلتزم الجهة الشريكة بإتباع نظام لمتابعة كافة الأنشطة الواردة بوثيقة المشروع منذ بدء التعاقد والإعلان عن المشروع وحتى تحقق المخرجات والأهداف المخططة وذلك من خلال الخطوات التالية:

- ١. التأكد من إختيار المستفيدين وفقا لشر_وط، (السن، الموقف التأميني "غير مؤمن عليه"، محل الإقامة ، المؤهل،).
- ٢. متابعة الإنتظام في تســجيل وتحديث بيانات المســتفيدين ، والحصــول على الموافقة بإلتحاق المستفيدين بعد الكشف على أسماءهم، والتأكد من إنطباق كافة إشتراطات الإلتحاق عليهم.
- ٣. المتابعة الدورية لموقف المستفيدين خلال كافة مراحل وانشطة المشروع، وحفظ تقارير المتابعة بملفات مستقلة أو تفريغها على الحاسب الآلي.





- ٤. توثيق كافة أنشطة المشروع خلال المراحل المختلفة طبقا للإطار المنطقي والبرنامج الزمني، بوسائل التوثيق الممكنة، و التأكد من دقة وانتظام تقارير كافة اللجان المشكلة في إطار المشروع لجان إختيار المستفيدين / لجان الإختيار والترسية على جهات تقديم الخدمات ، ...).
- متابعة إعداد و إرسال كافة التقارير الدورية بانتظام (الفنية المالية) وفقا للنماذج الواردة بالتعاقد، متضمنة التحديات والتوصيات ومؤشرات جودة تقديم الأنشطة، ورضاء المستفيدين. ومتابعة التقارير الواردة من البرنامج (إعداد الرد على الملاحظات /إرسال الرد لإدارة البرنامج بالمحافظة ومتابعة موقف الرد على الملاحظات).
 - ٦. متابعة التحقق من الدخل المادي المتحقق للمستفيدين في مجال التشغيل الذاتي ونقل الأصول.
- ٧. على الجهة الشريكة العمل على تنفيذ أنشطة المشروع المقترح في ضوء إعتبارات توازن النوع او الإجتماعي ، ويجب على الجهة الشريكة تجنب أى ممارسات تكرس للتمييز المبني على النوع او العقيدة ، وتجنب أى أنشطة تدعم عمالة الأطفال أو تكرس لظروف العمل الغير لائق بأى شكل من الأشكال.

التقارير:

- تقدم المنظمات تقارير شهرية فنية ومالية مختصرة للأنشطة التي تم تنفيذها كما وكيفا وقصص النجاح وعوائق التنفيذ.
- تقارير ربع سنوية فنية ومالية مؤيدة بالمستندات والصور للأنشطة التي تم تنفيذها كما وكيفا وقصص النجاح وعوائق التنفيذ.
 - تقرير نهائي فني ومالي تفصيلي ومؤيد بالمستندات.

الرصد والتحقق ومتابعة المخرجات:

يقوم البرنامج- من خلال وحدة التقييم والمتابعة وإدارة كل مكون- بالتحقق من الوصول إلى أهداف ومخرجات المشروع من خلال المخرجات الكمية والكيفية التي تم تنفيذها وذلك بشكل مرحلي أثناء وبعد انتهاء مراحل تنفيذ المشروع وانتهاء التشغيل للمستفيدين بواسطة جهة محايدة مستقلة.

تقييم الأثر:

يتم قياس مدى تأثير خدمات وأنشطة المشروع على المستهدفين سواء من شارك أو لم يشارك حيث يتم مقارنة الفئات المشاركة مع غير المشاركة، وعلى الجهات الشريكة التي سيتم التعاقد معها الإنضمام الى دراسات تقييم الأثر في خلال فترة التنفيذ حتى نهاية البرنامج، وفي هذه المرحلة يتوقع من الجهات الشريكة مشاركتها والتعاون في نظام التقييم وما قد يتضمنه من إعتماد نماذج موحدة للدراسات الاستقصائية للخط الأساسي والمتابعة وإتباع إجراءات محددة للتشغيل وإختيار المشاركين ودعم متابعة المشاركين.





سياسة التقدم وقبول المشروعات:

١- التقدم من خلال الاعلان المنشور في الصحف القومية.

يتم التقدم بالمقترحات من خلال الإعلان الخاص بالبرنامج المعلن عنه في الصحف القومية و موقع الوزارة و منصات التواصل الاجتماعي علي ان يتم إستيفاء الاستمارة الأليكترونية المرفق الرابط الخاص بها في الإعلان (https://forms.office.com/r/GvvtBkmVir)، و يتم إستيفاء وإرسال كافة المرفقات المطلوبة من البرنامج.

٢- تقييم المقترحات من خلال لجان التقييم المكتبي:

- تتم مراجعة وتقييم مقترحات المشر_وعات المقدمة من الجهات بحسب ترتيب وصولها، ويتم إختيار المقترحات التي تلبي الحد الأدنى من شروط القبول في مدة اقصاها ٦٠ يوم من تاريخ غلق باب التقدم. في حال وجود أي إستفسارات أو ملاحظات على المقترح المقدم، سوف يتم الإتصال بالجهة المتقدمة للإجابة على الأستفسارات وإستيفاء الملاحظات ووضعها في صورتها النهائية وذلك في خلال أسبوع من تاريخ إستلام الملاحظات.
- تتم مراجعة وتقييم مقترحات المشر_وعات المقدمة من الجهات في شكلها النهائي ورصد الدرجة النهائية للمقترح.
- الجهات التي حصلت مقترحاتها على نسبة أقل من نسبة القبول المقررة (٨٠٪) يجوز لها التقدم بمقترح جديد وذلك في حال لم تقل نسبة المقترح الأول عن ٥٠٪ وذلك وفقاً لمحدوية التمويل.

٢- التقييم المؤسسي للجهات المتقدمة كشريك تنفيذي:

- تقوم بهذه المهمة جهة استشارية محايدة علي أن تلزم الجهات المتقدمة بالسماح لهم بدراسة المستندات المطلوبة وتسهيل مهمتهم بقدر الإمكان.
- يتم تقييم القدرات المؤسسية للجهات المتقدمة طبقا لإستمارة التقييم والدرجات المخصصة لكل بند من بنود التقييم.
- يتم عمل قائمة بأسماء الجهات المتقدمة وتصنيفها حسب قدراتها المؤسسية على إدارة مشروعات مماثلة والدرجات التي حصلت عليها كل جهة بعد التقييم.





٤- الإعلان عن النتائج:

- يتم مخاطبة القائمة الأولية فقط من المقترحات المقدمة والتي تستوفي الشروط وذلك عبر البريد الاليكتروني الخاص بالبرنامج.
- إعلان النتيجة و اخطار الجهات المؤهلة والحاصلة على ٨٠ % فأكثر بخطاب رسمي موضحا به الدرجات الحاصلة عليها الجهة المتقدمة بأنها قد تم تأهيلها وتسجيلها كجهة مؤهلة تمكنها من التقدم بمقترح مشروع للحصول على التمويل.
- الجهات التي ترغب في التظلم من نتيجة التقييم عليها التقدم بتظلم إلى إدارة برنامج فرصة ويتم إعادة التقييم مرة أخرى خلال أسبوع من إعلان النتيجة وبعدها تصبح النتيجة نهائية ولا يجوز التظلم عليها.



جمهورية مصر العربية

وَزَارِلَا التَضَافِنَ الْإِجْمَاعِي

نموذج الإعلان + الاستمارة الاليكترونية+ الدليل الاجرائى

ملحق آلية التقدم والشراكة مع البرنامج

- •تشمل هذه المرحلة الإعلان لمدة 25 يوم من تاريخ طلب التقدم بالمقترح.
- أستقبال المقترحات من الجهات المختلفة في الفترة المعلن عنها، من خلال الاستمارة الاليكترونية واستُقبال المرفقات على البريد الاليكتروني.
 - الأجابة عن أستفسارات وتساؤلات الجهات المتقدمة بشأن المقترحات.

الاعلان

نموذج تقييم اولي

- •مراجعة نماذج المقترحات المقدمة من الجهات المختلفة من تاريخ غلق باب التقدم ولمدة 60 يوم
 - يتم مراسلة القائمة الاولية للجهات التي أستوفت معايير القبول.

المراجعة الاولية

- •مشاركة القائمة الأولية الي الادارات المعنية لإجراء التقييم الفني للمقترحات المستوفاه للشروط القبول، للدراسة الجدوي الاقتصادية للمقترحات المقدمة والفنية.
- •مشاركة الملاحظات والتعلقيات مع الجهات المتقدمة للتعديل على ان يتم الرد بحد أقصى أسبوع من تاريخ ارسال التعليقات.
 - •أستقبال المقترحات بعد التعديل في شكلها النهائي.

ستقبال المقترحات المعدلة

نموذج تقييم المقترحات فنى ومالي

•تقوم لجنة تقييم وأعتماد المشروعات بالبت في المقترحات بعد التعديل. • مراجعة المقترحات في شكلها النهائي و تحديد القائمة النهائية للمشروعات التي سيتم تمويلها.

العرض علي لجنة تقييم وإعتماد المشروعات

نماذج التعاقد وتسليم المنحة

• يتم من خلال فريق التعاقد والمشتريات ببرنامج فرصة بعد صدور قرار نهائي من لجنة التقييم والاعتماد للبدء في أجراءات التعاقد مع الجهات التي حصلت على الموافقة بالتمويل.





جمهورية مصر العربية وَزَارِقَالَضَّامْنَ الْحِمَّاكِيِّ بيان بإعداد المشروعات المخططة تنفيذها في محافظات المرحلة الاولي

عدد المشروعات	المركـــز	المحافظــة	المكــون	٩
717	بلبيس	الشرقية		١
717	مشتول السوق			
۸٤٨	منيا القمح			
٤٢٤	فاقوس (الصالحية)			
٤٢٤	أبو حماد			
717	الخانكة (العبور)	القليوبية		۲
٨٤٨	شبين القناطر			
רשר	القناطر الخيرية			
۸٤٨	بنها			
1.7.	قليوب			
١٢٧٢	الفيوم	الفرود		٣
۱۹۰۸	إطسا			
٦٣٦	طاميه	الفيوم	:a:	
١٠٦٠	سنورس		ند ا	
1797	بنی سویف	بني سويف		٤
١٢٧٢	ناصر		6.	
١٤٨٤	الفشن		مكون التوظيف الذاتي	
717.	ببا			
۱۹۰۸	المنيا	المنيا	ت	٥
۳٦٠٤	سمالوط		,C∙	
١٤٨٤	مطاي		E S	
١٤٨٤	أسيوط	أسيوط	δ'	٦
٦٣٦	أبنوب			
1797	منفلوط			
1.7.	أبو تيج			
١٢٧٢	سوهاج	سوهاج		٧
717	أخميم			
٦٣٦	ساقلتة			
1797	المراغة]	
717	الزينية			٨
٦٣٦	البياضية			
٤٢٤	الأقصر الطود ٢٤			
717	أرمنت			
٦٣٦	إسنا			